

Distr.: General
14 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٦٢ من جدول الأعمال

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال

مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات

المتعددة الأطراف لتزع السلاح

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس الجمعية العامة

في نهاية الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لتزع السلاح، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك، عممت موجزا للمناقشة ينطوي على فهمي، بوصفي منظما ورئيسا للاجتماع الرفيع المستوى، للآراء التي تم الإعراب عنها. كما أشرت إلى أي سأعرض موجز الرئيس على رئيس الجمعية العامة. وعلى نحو ما ذكرت في ملاحظاتي الختامية، أهنئ تصميم الدول الأعضاء على تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لتزع السلاح.

وخلال الاجتماع، اقترح أن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمال دورتها الخامسة والستين بندا بعنوان "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لتزع السلاح" وأن تناقشه في الجلسات العامة وفي اللجنة الأولى. وعليه، وجهت رسالة إلى رئيس الجمعية العامة طالبا إليه إدراج البند في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/65/231). وإن ذلك يدل على تصميم الدول الأعضاء على كفالة أن يكون



الاجتماع الرفيع المستوى استمرراً لسلسلة الاجتماعات الموفقة التي عقدت طيلة السنة الفائتة وخطوة هامة نحو تنشيط أعمال الآلية المتعددة الأطراف لترع السلاح، وخصوصاً مؤتمر نزع السلاح.

ويسرني أن أحيل إليكم موجز الرئيس للاجتماع الرفيع المستوى (انظر المرفق)، وأكون ممتناً لو عرضتموه وعلى الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المذكور أعلاه. ويمكن أن توفر هذه الوثيقة أساساً للنظر في هذا البند في اللجنة الأولى وفي الجلسات العامة، حسب الاقتضاء.

وأنا ممتن لاستمرار دعمكم الشخصي لهذه المسألة الهامة.

(التوقيع) بان كي - مون

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة من الأمين العام
إلى رئيس الجمعية العامة

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما
بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح

موجز الرئيس

عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ من الساعة ٨/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠. وتكلم ما مجموعه ٦٨ مندوبا، منهم ٣٧ وزير خارجية، وممثلون عن ثلاث وكالات متخصصة. وقد افتتح الأمين العام هذا الاجتماع ودعا رئيس الجمعية العامة، السيد جوزيف دايس، ووزير خارجية الكاميرون، السيد هنري أيبه أيسسي، ممثلا للبلد الذي يشغل الرئاسة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، إلى توجيه خطاب إلى الاجتماع. وفي نهاية الاجتماع، عمم الأمين العام، بوصفه منظما ورئيسا للاجتماع الرفيع المستوى، موجزا للمناقشة، اشتمل على فهمه للآراء التي تم الإعراب عنها.

١ - ركز اجتماع اليوم الرفيع المستوى على تعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف عموما وأعمال مؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، بغرض توفير حافز سياسي رفيع المستوى لأعمال المؤتمر. ولقيت مبادرة الأمين العام بهذا الاجتماع ترحيبا واسع النطاق. وفي هذا الصدد، أثنت العديد من الدول الأعضاء على التزام الأمين العام الناشط بالنهوض بترع السلاح النووي وعدم الانتشار، وعلى الخصوص باقتراحه ذي النقاط الخمس. وفي مستهل الاجتماع، حث الأمين العام الدول الأعضاء على التركيز على تقصي سبل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح ودفع مفاوضات نزع السلاح نحو مزيد من التقدم.

٢ - وقد أكد المشاركون على أهمية نزع السلاح فيما يتصل بتدعيم الأمن العالمي وتعزيز الاستقرار الدولي. وأكدت العديد من الدول طيلة المناقشات من جديد على أهمية تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الجوهرى للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما جرى التأكيد على أن الحلول المتفق عليها بين أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الثابت الوحيد لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وذكرت عدة دول أعضاء أن تعزيز نزع السلاح يمكن أن يساعد أيضا على معالجة التحديات الهامة الأخرى التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك اجتماع الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - واعترف المشاركون بالزخم الذي ولدته الجهود المتجددة الرامية إلى التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية ورحبوا بهذه الجهود. وفي هذا الصدد، جرى الإعراب من جديد

عن أن الضمان الوحيد لتجنب استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء عليها.

٤ - وكان هناك اعتراف بأن الإرادة السياسية لدفع نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الأمام قد تعززت خلال السنوات الأخيرة الماضية. وقد أكدت بيانات أدلى بها زعماء عالميون ورجال دولة سابقون رفيعو المستوى من بلدان عديدة على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا المجال. وقد ذُكر أن مؤتمر قمة مجلس الأمن المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ومؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، والمبادرات على كل من الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي - بما في ذلك التوقيع على اتفاق بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن اتخاذ تدابير لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها (المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية) في نيسان/أبريل ٢٠١٠ - هي تطورات مشجعة. وأثنى عدد من الدول الأعضاء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وأسهم في استعادة الثقة بالنظام الولي لعدم الانتشار.

٥ - وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، أكد عدد من الدول الأعضاء أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لدفع السلم والأمن الدوليين إلى الأمام، لا سيما عن طريق المضي قدما في المفاوضات المتعددة الأطراف لتزع السلاح. وفي هذا الصدد، أعربت هذه الدول عن قلقها بشأن الحالة الراهنة للآلية المتعددة الأطراف لتزع السلاح.

٦ - وبيّنت بعض الدول الأعضاء أن تاريخ آلية نزع السلاح يرجع إلى عام ١٩٧٨، وأعربت عن دعمها لضرورة إجراء تقييم شامل بغية أن تؤدي تعددية الأطراف وظيفتها على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، دعت بعض الدول إلى استعراض أساليب عمل هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة، وخصوصا مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك إجراءاتها ومبادئها التشغيلية. غير أن عددا من الدول شددت على أهمية الحفاظ على طبيعة كل جزء من آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دوره وهدفه.

٧ - وأعربت عدة دول أعضاء عن تأييدها لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح واستعراض بنية آلية نزع السلاح. ونوهت دول أخرى بعدم وجود توافق في الآراء بشأن هذا المقترح وبيّنت أن المأزق الحالي في دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف يرجع إلى غياب الإرادة السياسية وتشعب الآراء بشأن الأولويات، ولا يرجع إلى تقينات آلية نزع السلاح. كما ذكر أن اتخاذ قرار بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة هو من حق الجمعية العامة.

٨ - وأكد عدد من الدول الأعضاء أن نزع السلاح وعدم الانتشار يعزز أحدهما الآخر وهما بذلك جانبان ينبغي معالجتهما معا. وأعربت بعض الدول عن قلقها لأنه وضع تشديد زائد على المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أن المجتمع الدولي ينبغي ألا ينسى مسألة الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وشددت بعض الدول على أهمية تعزيز الأمن البشري والبعد المتعلق بالقانون الإنساني الدولي في مجال نزع السلاح.

٩ - وعرضت عدد من الدول الأعضاء آراءها بشأن أعمال مؤتمر نزع السلاح، التي ما زالت معطلة لأكثر من عقد من الزمن، لتتقوض بذلك فعالية معالجة التحديات الأمنية العاجلة. وفي هذا السياق، جرى الاعتراض على ضرورة معالجة المسائل الإجرائية بتوافق الآراء. واقترحت بعض الدول الأعضاء إجراء استعراض لأساليب عمل المؤتمر.

١٠ - وأعربت عدد من الدول الأعضاء عن مواصلة دعمها لمؤتمر نزع السلاح ودورة الهام وانعقاد آمالها عليه بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لترع السلاح. غير أنها أعربت عن أسفها لإخفاق المؤتمر في تنفيذ برنامج عمله المتفق بشأنه في عام ٢٠٠٩. وأعربت عدد من الدول الأعضاء عن قلقها من أن استمرار التعطل في المؤتمر سيوقع مزيداً من الضرر في مصداقيته. وأكدت عديد من الدول على الحاجة الملحة لأن يفي المؤتمر بولايته، على النحو المبين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨. وأعربت عدد من الدول عن رأيها بأن تفتح المشاركة في مؤتمر نزع السلاح أمام كافة الدول وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. وفي هذا الصدد، وجهت دعوات لتعيين منسق خاص بشأن توسيع عضوية المؤتمر.

١١ - وأعربت عدة دول أعضاء عن قلقها من أنه إذا استمر التعطل الحالي فإن لزوم مؤتمر نزع السلاح سيصبح موضع شك ويمكن أن تلجأ الدول إلى عملية متعددة الأطراف بديلة. كما ذكر أن اتفاقيات هامة، كاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، يجري التفاوض بشأنها خارج المؤتمر. وأكدت دول أخرى على ضرورة الحيلولة دون حدوث مثل هذه العملية الموازية لأن من شأنها أن تقوض المؤتمر.

١٢ - وحث عدد كبير من الدول الأعضاء مؤتمر نزع السلاح بقوة على اعتماد برنامج عمل في وقت مبكر من دورته لعام ٢٠١١ على أساس برنامج عمل عام ٢٠٠٩ والمقترحات اللاحقة التي قدمت خلال دورة عام ٢٠١٠. وذكر العديد منها أن برنامج عمل عام ٢٠٠٩ (CD/1864) هو أفضل طريقة للمضي قدماً: الشروع بالتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير

النووية الأخرى، والبدء في الأعمال الموضوعية بشأن نزع السلاح النووي، وضمادات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. غير أن بعض الأعضاء أكدوا أن على المؤتمر أن يعالج كافة المسائل المدرجة في جدول أعماله بطريقة متساوية وموازنة. ودعت عدة دول إلى تحديد موعد نهائي لشرع المؤتمر في أعماله الموضوعية. واقترح أن يُدرج هذا الموعد النهائي في برنامج عمل المؤتمر أو في قرار للجمعية العامة.

١٢ - وحث عدد كبير من الدول الأعضاء مؤتمر نزع السلاح بقوة على اعتماد برنامج عمل في وقت مبكر من دورته لعام ٢٠١١ على أساس برنامج عمل عام ٢٠٠٩ والمقترحات اللاحقة التي قدمت خلال دورة عام ٢٠١٠. وذكر العديد منها أن برنامج عمل عام ٢٠٠٩ الوارد في الوثيقة CD/1864 هو أفضل طريقة للمضي قدما: الشرع بالتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، والبدء في الأعمال الموضوعية بشأن نزع السلاح النووي، وضمادات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. غير أن بعض الأعضاء أكدوا أن على المؤتمر أن يعالج كافة المسائل المدرجة في جدول أعماله بطريقة متساوية وموازنة. ودعت عدة دول إلى تحديد موعد نهائي لشرع المؤتمر في أعماله الموضوعية. واقترح أن يُدرج هذا الموعد النهائي في برنامج عمل المؤتمر أو في قرار للجمعية العامة.

١٣ - وشدد أغلب المتكلمين على الحاجة الملحة إلى التفاوض واستكمال معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وعلى نحو فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وانتظارا لإبرام هذه المعاهدة، وجهت نداءات من أجل إعلان وتأييد وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وأعربت كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تأييدها للشرع في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة. وأعرب العديد منها عن الأمل في أن تجري هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. غير أنه لعدم وجود هذا الاحتمال، اقترحت كثير منها البحث عن ترتيبات بديلة. وأبدى البعض قلقا من أن من شأن هذه الآلية المستقلة أو تفوض المؤتمر.

١٤ - وأعربت عدد من الدول الأعضاء أيضا عن دعمها للبنود الهامة الأخرى من جدول الأعمال. وحثت مؤتمر نزع السلاح على تشكيل لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي والشرع في مفاوضات لوضع برنامج تدريجي لاستكمال إزالة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية. وأكدت الدول الحائزة للأسلحة

النووية من جديد، بدورها، التزامها بتزع السلاح النووي، وخصوصا عزمها على تنفيذ إجراءات المتابعة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ولهذا الغاية، أعلنت الدول الحائزة للأسلحة النووية عن عزمها عقد اجتماع في باريس في عام ٢٠١١.

١٥ - وانتظارا لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، دعت بعض الدول الأعضاء إلى التفاوض بشأن صك يكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وأعربت عدد من الدول الأعضاء عن قلقها من أن الإطار القانوني الذي ينظم استخدام الفضاء الخارجي يتطلب تعزيزا بهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وطلبت عدد من الدول الأعضاء إلى مؤتمر نزع السلاح أن يشرع في الأعمال الموضوعية بشأن هذه المسائل.

١٦ - ولدى بحث الحاجة إلى استعراض جديد للهيئات المتعددة الأطراف القائمة لترع السلاح، جرى الإعراب عن آراء متشعبة بشأن سلامة أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن اعتقادها بأن نظامه الداخلي أسهم في العجز الراهن للمؤتمر. وذكُر أن قاعدة توافق الآراء قد تكون مناسبة لفترة الحرب الباردة، لكنها لم تعد مناسبة لعالم اليوم المتعدد الأقطاب. وأعربت دول أخرى عن قناعتها بأن نظام المؤتمر الداخلي قد خدمه جيدا، وأيدت مواصلة التمسك بقاعدة توافق الآراء. وأبرزت بعض الدول الأعضاء أهمية دور الإرادة السياسية في التغلب على الجمود الحالي.

١٧ - وتم الاعتراف بمشاركة ثلاث منظمات للأمم المتحدة ذات صلة - الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وأحاطت عدد من الدول علما بالبيان الوزاري المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الخامس الذي يعقد كل سنتين دعما لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأطلقت عدة دعوات لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون مزيد من التأخير. وأكدت الدول الأعضاء على هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، رحبت بعض الدول الأعضاء بأعمال المتابعة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وخصت بالذكر الدعم الذي توفره المنظمات الدولية ذات الصلة، ومنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

١٨ - وأشارت عدة دول أعضاء نتيجة لاجتماع اليوم وتعبيرا عن آمالها، إلى أن إجراءات المتابعة الموضوعية مطلوبة للتأكد من أن جلسة اليوم هي بمثابة استمرار لسلسلة الاجتماعات

الموافقة التي عقدت طيلة السنة الفائتة، على نحو ما ذكر أعلاه، وأنها كذلك بداية تنشيط أعمال الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وخصوصاً مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الشأن، أكدت بعض الدول أنه ينبغي أن تكون المتابعة عملية شاملة، تدفع بها الدول الأعضاء إلى الأمام، وأن تدعم دور وأعمال المؤتمر والجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

١٩ - وفي هذا الصدد، اقترح الأمين العام الإجراءات التالية استناداً إلى مداولات اليوم:

(أ) وإذ تُؤخذ في الاعتبار دعوة الغالبية إلى اتباع مرونة أكبر للشروع في الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير، وإذ يُلاحظ أن برنامج العمل الذي أُقر بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩ بوصفه أعم قاسم مشترك، يُقترح بقوة أن يُقر مؤتمر نزع السلاح، في الجلسة العامة الأولى في عام ٢٠١١، برنامج عمل عام ٢٠٠٩ أو أي مقترح لاحق آخر مماثل يقدم خلال دورة عام ٢٠١٠.

(ب) ويُقترح أن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمال دورتها الخامسة والستين بندا بعنوان: متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، للنظر فيه مباشرة في الجلسات العام وفي اللجنة الأولى.

(ج) وسيطلب الأمين العام إلى مجلسه الاستشاري لمسائل نزع السلاح أن يضطلع باستعراض شامل للمسائل المثارة هنا اليوم، بما فيها، في جملة أمور، إمكانية تشكيل فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة يركز خصوصاً على عمل مؤتمر نزع السلاح. واستناداً إلى توصيات هذا الفريق، سينظر الأمين العام في اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد.

(د) ونظراً لأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ دعا الأمين العام إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى، يعتزم الأمين العام أن يقدم تقريره عن هذا الاجتماع ومتابعته للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. وسيلخص التقرير نتائج الاجتماع وملاحظات الأمين العام، ويأخذ في الاعتبار حدوث أي تطورات في مؤتمر نزع السلاح، مع إيراد اقتراحات الأمين العام، حسب الاقتضاء.

٢٠ - إن مشاركة رئيس الجمعية العامة، السيد جوزيف دايس، ووزير خارجية الكاميرون، السيد هنري أيبه أيبه، بصفته ممثلاً للبلد الذي يشغل الرئاسة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، وكذلك المدير العام للأمم المتحدة في جنيف، مشكورة مع الامتنان. ومما يجدر بالذكر أن رئيس الجمعية العام تعهد بتقديم دعمه الشخصي لهذه المسألة الهامة، بما في ذلك عزمه على متابعة نتائج اجتماع اليوم.